

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CR-2025-246089

الصادر في الدعوى رقم: AC-246089-2024

في الدعوى المقامة

المستأنفة

من / المكلف

المستأنف ضدها

ضد/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

إنه في يوم الخميس الموافق 2025/03/06م، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها بموجب قرار وزير المالية رقم (106-99-1446) بتاريخ 1446/01/17هـ بحضور كل من:

رئيساً

الأستاذ / ...

عضواً

الأستاذ / ...

عضواً

الدكتور / ...

وذلك للنظر في الاستئناف على القرار الابتدائي رقم (CFR-2024-238949) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، المقدم من / ...، هوية وطنية رقم (...)، وترخيص المحاماة رقم (...)، بصفته وكيلًا عن الممثل النظامي للشركة المستأنفة بموجب الوكالة رقم (...) الصادرة في تاريخ 1445/06/05هـ

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المستأنفة تقدمت أمام اللجنة الابتدائية بالاعتراض على القرار الصادر عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك المتعلق برفض طلب استرداد الرسوم الجمركية للبيان الجمركي رقم (...) بتاريخ 2022/09/11م وقد أصدرت اللجنة الابتدائية قرارها -محل الاستئناف- القاضي منطوقه بما يأتي:

"أولاً: قبول الدعوى شكلاً.

ثانياً: من الناحية الموضوعية:

رد دعوى المحعية فيما يتعلق باعتراضها على قرار المدعى عليها في رفض استرداد الرسوم الجمركية المسددة من (شركة ...) سجل تجاري رقم (...) للبيان رقم (199727) بتاريخ 2022/09/11م، ومبلغ وقدره (68,234.31) ثمانية وستون ألفاً ومئتان وأربعة وثلاثون ريالاً وواحد وثلاثون هللة محل الدعوى".

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاعتراض المقدمة تبين أنها تتضمن ما ملخصه أن اللجنة الابتدائية استندت إلى دفع مرسلة لأنها لم تتحقق من نوع المنتج وفقاً للمكونات، كما أن البيان الجمركي تمت إحالته للمعaine وتم فرض رسوم جمركية ببند غير صحيح، وعليه طالبت المستأنفة استرداد ما تم استيفائه من قبل المستأنف ضدها من رسوم زائدة وذلك لكون المنتج محل الدعوى يخضع للبند (... - فطائر) وفقاً لما تم العمل به منذ تاريخ 2023/10/01م حيث تم فسخ جميع الشحنات وفقاً للبند المذكور أخيراً الخاضع للرسم الجمركي 10%

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CR-2025-246089

الصادر في الدعوى رقم: AC-246089-2024

والخاضع للإعفاء الكلي وفقاً لاتفاقية (إفتا)، وأضافت اللائحة أن ما دفعت به المستأنف ضدها تبين أنها تتناقض مع ما تم من قبلها من إجراءات حيث سبق وأن تقدمت المستأنفة بطلب استرداد الرسوم الجمركية للبيان رقم (... ) والذي سبق فسحه على البند الجمركي (... - بسكويت محلي) وبعد تقديم المستندات المطلوبة قامت الهيئة بقبول طلب الاسترداد وفقاً لاتفاقية (إفتا) واعتبار المنتج خاضع للبند رقم (... - فطائر)، كما أنه بعد مواجهة الشركة عدة تناقضات من قبل الهيئة فيما يتعلق بالبند المطبق على الصنف الوارد تم الطلب من المستأنف ضدها دراسة البند الصحيح للمنتج وتم الرد من قبلها بأن المنتج محل الدعوى ... يخضع للبند رقم (... ) والخاص بـ (فطائر ذات تريبيع مجوفة "..." و "..." ) والخاضع للرسم الجمركي بنسبة 5%، كما أن الهيئة المستأنف ضدها وجهت الشركة إلى استرداد مبلغ الرسوم الجمركية الزائدة، واختتمت اللائحة بطلب قبول الاعتراض شكلاً وموضوعاً، ونقض القرار الابتدائي، والحكم مجدداً بإلغاء قرار الهيئة واسترداد الرسوم الجمركية الزائدة عن نسبة 5%.

وبطلب الإجابة من المستأنف ضدها (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك) تقدمت بمذكرة جوابية تضمنت ما ملخصه أن المستأنف هو من استخرج البيان الجمركي وصرح بالبند (... ) بوصف (بسكويت محلي) بفئة رسم (10%)، وهذا البند ليس معفياً وفقاً لاتفاقية (إفتا)، كما أن الهيئة اعتمدت على رأي الإدارة المختصة وفقاً للمبدأ رقم (16) المستخرج من قرارات اللجان الجمركية الاستئنافية الذي ينص على أن الجمارك تعد هي الإدارة الفنية المؤهلة لتحديد الصنف الوارد، كما أن ما دفعت به المستأنفة من أنه سبق للهيئة قبول طلب استرداد لنفس المنتج المستورد محل الدعوى فتوضح الهيئة أن كل طلب استرداد يعامل على حدة وفقاً للمستندات المقدمة للهيئة فلا يمكن الاستناد إلى الطلب المقبول إذ قد يكون الوارد الفعلي والمستندات المقدمة مختلفة كلياً عن المنتج محل الدعوى، وتؤكد الهيئة على عدم صحة ما دفعت به المستأنفة من إفادة الهيئة لها بأن المنتج الوارد يخضع للبند (... ) بوصف (فطائر ذات تريبيع مجوفة "..." و "..." ) ورسم (5%) ذلك أنه بعد التحقق من القسم المختص تبين أن المكلف تقدم في أحد فروع الهيئة بتذكرة مؤرخة في 2024/10/31م يطلب فيها دراسة البند الجمركي للصنف محل الخلاف وجاء الطلب مشغوعاً بصورة من المنتج وفاتورة المنتج والنشرة الفنية للمنتج ومكوناته، وعليه قامت الهيئة بإحالة الطلب إلى إدارة التعرف والقيود التي أفادت بتاريخ 2024/10/31م بأن الصنف يخضع للبند (... ) بوصف (بسكويت محلي) بفئة رسم (10%)، وفي تاريخ 2024/11/04م طالب المكلف على ذات التذكرة بتعديل البند المسجل في البيان محل التذكرة من البند (... ) برسم 10% إلى البند (... ) برسم 5% فتمت إفادته بأن ذلك لا يتم إلا عن طريق رفعه لطلب استرداد، وعليه تتمسك الهيئة بصحة مسلكها في رفض طلب الاسترداد لكون الوارد الفعلي بسكوت محلي وليس فطائر وبالتالي فهو يختلف كلياً عن البند المطالب بتطبيقه، واختتمت المذكرة الجوابية بطلب الحكم برفض الاستئناف المقدم وتأييد القرار الابتدائي.

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CR-2025-246089

الصادر في الدعوى رقم: AC-246089-2024

وقد تمت المستأنفة مذكرة تعقيبيه للرد على ما جاء في مذكرة الهيئة، اطلعت عليها اللجنة وتبين أنها لم تخرج عما سبق ذكره في لائحة الاستئناف من دفعه لتأكيد صحة مطالبتها باسترداد الرسوم محل الدعوى. وفي يوم الخميس بتاريخ 1446/09/06 هـ، الموافق 2025/03/06 م، وفي تمام الساعة (01:43) مساءً، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها وذلك عبر التواصل المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد، استناداً إلى ما جاء في البند رقم (1) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/04/08 هـ، للنظر في الاستئناف المقدم من ... على القرار رقم (-CFR-2024) 238949 الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدم من قبل المستأنفة، عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/41) بتاريخ 1423/11/03 هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/4/08 هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة. وحيث تم إبلاغ المستأنفة بالقرار الابتدائي بتاريخ 2024/10/14 م، وتقدمت بالطعن على القرار بتاريخ 2024/11/12 م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قرره المادة (163) من نظام الجمارك الموحد.

وبعد اطلاع اللجنة الاستئنافية على ملف الدعوى وما تضمنه من أوراق ومستندات، وعلى قرار اللجنة الابتدائية، واللوائح والمذكرات المقدمة من أطراف الدعوى، وحيث تبين أن الشركة المستأنفة قامت برفع طلب لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك لدراسة المنتج الوارد وإفادتها بالتبنييد الصحيح له بعد أن تبين وجود تعارض في موقف الهيئة منه على نحو ما سبق بيانه، وحيث ورد للشركة المستأنفة جواب الهيئة بتاريخ 2024/11/05 م عبر البريد الإلكتروني بما نصه (أفاد القسم المختص بالتالي: "البند المسجل في البيان ... 10%، البند المطلوب ... 5%، يتم توجيه المكلف بالتعديل والمطالبة عن طريق الاسترداد"، وحيث إن الشركة المستأنفة عدلت عن مطالبتها باسترداد الرسوم الجمركية بالكلية وفقاً لاتفاقية (إفتا) إلى طلب استرداد الرسوم الجمركية الزائدة عن نسبة 5% وفقاً لما تم إفادتها به من قبل الهيئة فيما يتعلق بالبند الصحيح للمنتج الوارد، الأمر الذي يتقرر معه لدى اللجنة الاستئنافية إلغاء القرار الابتدائي والحكم باسترداد الرسوم الجمركية الزائدة عن نسبة (5%) بمبلغ وقدره (34,117.15) أربعة وثلاثون ألفاً ومئة وسبعة عشر ريالاً وخمسة عشر هللة، وعليه خلصت اللجنة بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CR-2025-246089

الصادر في الدعوى رقم: AC-246089-2024

القرار

أولاً: قبول الاستئناف شكلاً، من مقدمه / المكلف ، سجل تجاري رقم (...) ضد القرار الابتدائي رقم (-CFR-2024 238949 الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض.

ثانياً: وفي الموضوع، إلغاء القرار الابتدائي، والحكم باسترداد الرسوم الجمركية الزائدة عن نسبة (5%) بمبلغ وقدره (34,117.15) أربعة وثلاثون ألفاً ومئة وسبعة عشر ريالاً وخمسة عشر هللة.

ويُعَدُّ هذا القرار نهائياً؛ وفقاً لأحكام الفقرة (ثانياً) من الأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/04/08هـ.

وصل اللهم وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،،،

عضو

الدكتور/ ...

عضو

الأستاذ/ ...

رئيس اللجنة

الأستاذ/ ...

هذه الوثيقة رسمية مستخرجة من النظام، وموقعة إلكترونياً.